

مفاوضات منظمة التجارة العالمية: هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد؟

محمود بيبي

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الأول 2005

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



انتهت المفاوضات في المؤتمر الوزاري بكانكون في أيلول عام 2003 بدون الوصول إلى أي اتفاق نتيجة للمواقف غير المرنة ولكنها أعطت مؤشراً على توازن قوى جديد بين أعضاء المنظمة الـ 146 (أصبح عددهم الآن 148). نشأت ظاهرة هامة من مؤتمر كانكون هي تشكل مجموعة الدول النامية العشرين (جي20)¹. يمكن اعتبار مجموعة العشرين - والتي تضم الأعضاء الأساسيين للدول النامية كالبرازيل والهند والصين - كقوة موازنة نسبياً للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. تاريخياً فإن القوتين التجاريتين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) قد أظهرتا درجة عالية من الحماية لمزارعيهما بينما كانت الدول النامية دائماً تطالب البلدين (والدول المتقدمة عموماً) بفتح أسواقها في وجه صادرات العالم الثالث الزراعية وتخفيض دعم المنتجات الزراعية. ولكن من ناحية أخرى فإن توحيد مواقف الدول النامية ذات الاهتمامات المختلفة ليس عملاً سهلاً. اهتمامات الدول المستوردة للغذاء والتي تريد توفير الغذاء لسكانها بتكلفة معقولة ليست بالضرورة نفس اهتمامات الدول المصدرة التي تريد فتح أسواق جديدة مع أسعار عالمية جيدة.

لذلك فإن الدول النامية تواجه عقبتين: خلق مواقف موحدة تجاه عدد من القضايا الهامة التي يجري التفاوض عليها؛ والاستفادة قدر الإمكان من اتفاقية جديدة قد تنتج من المفاوضات الجارية التي سُنّختم - افتراضاً - في مؤتمر هونج كونج الوزاري في عام 2005.

في السنوات الأخيرة جذبت الحماية الزراعية وتأثيراتها على الدول النامية اهتماماً متزايداً. وبينما انخفضت الحماية الصناعية عبر العالم تبعاً للإصلاحات ملموسة في السياسات التجارية خاصة في الدول النامية² فإن معظم الدول الصناعية وكثير من الدول النامية لازالت تحمي الزراعة بدرجة عالية. تبقى الحماية الزراعية ضمن أكثر المواضيع استمرارية في المفاوضات التجارية العالمية. وكما ورد في المقدمة فإن الاهتمامات التجارية المتعكسة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة ومعظم الدول النامية من جهة أخرى يمكن أن تكون أحد الأسباب الرئيسية لفشل مؤتمر كانكون الوزاري في عام 2003³. لاحقاً فإن ما يسمى بحزمة تموز⁴ والتي تم تبنيها من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية في 1 آب عام 2004 قد وضعت الأطر لآليات عمل أو لالتزامات أكثر تفصيلاً بالنسبة للمفاوضات الزراعية. وهذه الالتزامات تمحورت حول الدعامات الزراعية الثلاثة (دخول الأسواق - الدعم المحلي - المنافسة التصديرية).

¹ أصبحت مجموعة الاثنين وعشرين (جي 22) لاحقاً مجموعة العشرين (جي 20) بعد انسحاب كل من السلفادور والبيرو
² لعبت سياسات الدول المتقدمة كذلك دوراً في هذا الموضوع وخاصة أن الدول النامية لا تستطيع المنافسة أمام الصناعة المتقدمة.
³ تقرير التجارة الزراعية العالمية والدول النامية
⁴ حزمة تموز: هي الاتفاق على قالب لتأسيس آليات العمل في الزراعة وغيرها حيث تم التوصل إليه من قبل المجلس العام للمنظمة في 31 تموز عام 2004 وكان نتيجة لخمس سنوات من المفاوضات وهو يمثل خطوة تمهيدية للمرحلة الأخيرة من المفاوضات الزراعية التي يجب أن تختتم في المؤتمر الوزاري في نهاية عام 2005.

تبنت حزمة تموز فكرة أن المستويات العليا من الدعم المشوه للتجارة والمستويات العليا للتعريفات يجب أن يتم تخفيضها بشكل ملموس. كما دعت الحزمة جميع الدول - ما عدا تلك الأقل نمواً - لتحسين السماح بدخول الأسواق لكافة المنتجات. إضافة لذلك فإنها دعت لحذف كامل دعم الصادرات والصيغ الأخرى من المساعدات التصديرية كبرامج الائتمان للصادرات. ولكن رغم أن الاتفاقية الإطارية العامة قد تم تأسيسها فإن المعاملات المحددة والجدول الزمني تبقى بحاجة إلى التفاوض. تركز المفاوضات الجارية بالضرورة على المواضيع التقنية ضمن الدعامات الثلاثة المذكورة. مثلاً ضمن موضوع دخول الأسواق فإن المسألة الدقيقة هي كيف يتم تحويل التعريفات المحددة بناءً على الكميات إلى تعريفات "مساوية حسب القيمة" أي تعريفات محسوبة بناءً على نسبة مئوية من سعر المنتج المستورد وكذلك بحث كيفية تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات. هذه المفاوضات يجب أن تتعامل مع حساب التعريفات الأساس التي سيتم تخفيضها لاحقاً. سيتم تخفيض التعريفات بناءً على مقارنة تقول أن المستوى الأعلى من القاعدة التعريفية سيطبق عليه نسبة أعلى من التخفيض (سيتم الاتفاق عليها). كل من الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة - سويسرا - النرويج لديها عدد ضخم من التعريفات المحددة التي تحتاج إلى تحويلها إلى تعريفات "مساوية حسب القيمة". المواضيع الأخرى المرتبطة بدخول الأسواق هي تلك المتعلقة بالمرونة التي تطلبها بعض الدول الصناعية للحفاظ على تعريفات عالية للمنتجات الحساسة أو المتعلقة بمطالب الدول النامية بتطبيق حماية خاصة لمنتجات مستوردة معينة.

بالنسبة للدعم المحلي فإن حزمة تموز قد أسست قالباً أكثر تحديداً لتوزيع المساعدات بين "الصناديق" تبعاً لمدى تشويهاها للتجارة.

طبقاً لحزمة تموز فإن الأعضاء سيقومون بنشاط بإكمال مراجعة الاتفاقات البارزة المرتبطة بمقترحات محددة ويرسلون إلى المجلس العام توصيات صريحة حول آليات العمل (المعاملات - الأهداف المحددة) بحلول تموز عام 2005 على أمل الوصول إلى قرار حول إصلاح الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في هونج كونج مع نهاية عام 2005.

هل من الممكن عقد اتفاقية جديدة؟

تبدو المساعدات الزراعية في الدول المتطورة وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دائماً وكأنها حجر عثرة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. إن صيغ الدعم الزراعي مثل التدخلات في السوق - دعم التصدير - البرامج الائتمانية التصديرية - المدفوعات المباشرة - وأنواع معينة من الدعم الغذائي هي موضع إشكال. السؤال هو: هل أن الدول المتطورة مستعدة لعقد اتفاقية جديدة حول الزراعة أم لا؟ في الحقيقة يبدو في بعض الحالات أنها كذلك. أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه مستعد ليفاوض حول مسألة الدعم الزراعي مشروطاً بتخفيض الدول النامية للتعريفات الصناعية، كما أن المحادثات متعددة الأطراف قد أخذت طريقها مجدداً. لذلك فهناك أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر. الآن بما أن الاتحاد الأوروبي قد وسع عضويته فإن معدل المساعدات في ميزانية الاتحاد قد يتم إنقاصها. وإنه لمن الأخبار الجيدة أصلاً أن الأطراف تتفاوض بالفعل بعد أن كانت محادثات المنظمة قد فشلت في كانون - المكسيك عام 2003. ما هو أكثر صعوبة هو أن يؤدي تيار الإصلاحات هذا إلى إصلاح مثير للسياسة الزراعية العامة. إضافة على

ما سبق فإن المفوضية الأوروبية وسويسرا قد تحدثنا في مصلحة مجموعة العشر دول (جي10) (أصدقاء الاهتمامات غير التجارية) وقالتا إن الشؤون غير التجارية يجب أن تؤخذ أيضاً بعين الاعتبار.

توقعات

ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ لقد تم إقرار حزمة تموز وهذا سيمكن الأطراف المتفاوضة من تحضير أوراقها المقدمة بخصوص دخول الأسواق كما سيعطي وقتاً لإعداد حزمة تعديلات تتعامل مع تخفيضات التعرفة. في البيئة التجارية الحالية فإن المتوقع لاستراتيجية تنموية قائمة على أساس تصدير السلع الزراعية هو الفشل. وهذا بسبب تبني المقاربة التجارية والحماية من قبل كثير من الدول بحيث أنها إذا أخذت على وجه الإجمال فإنها تعادل تجارة العالم بالمنتجات الزراعية والغذائية. تحرير التجارة على أساس تعديلي يقوم على معاهدات متبادلة ويتوقع له أن يفيد كافة الأطراف. الإصلاح الزراعي سوف ينقص الفقر في المناطق الريفية من الدول النامية لأنها تمتلك إجمالاً ميزة نسبية قوية زراعياً ولأن القطاع الزراعي مهم لتوليد الدخل في هذه الدول. من المتوقع أن تساهم زيادة الدول الصناعية للسماح بدخول أسواقها وإيقاف المساعدات التصديرية والإنقاص الجوهرية للدعم المحلي بإيجاد سوق عالمي أكثر انفتاحاً وتنافسية. هذا السيناريو سوف يفيد الدول النامية كما هو متوقع. القطاع الزراعي السوري أيضاً سوف يتأثر بهذا السيناريو وسيصبح ذلك أكثر وضوحاً عندما تحصل سوريا على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية. الإصلاح الزراعي في المنظمة سوف يساهم بتحسين فرص السوق أمام الصادرات السورية كما سيشتجع الإصلاح في السياسات التجارية السورية.

معلومات إضافية حول المفاوضات في منظمة التجارة العالمية

لمزيد من المعلومات حول منظمة التجارة العالمية والمفاوضات يمكن الرجوع إلى المطبوعات التالية للمركز الوطني للسياسات الزراعية (نابك):

- تقرير التجارة الزراعية السورية، الأعداد 2003 و2004، يمكن الحصول عليها من

http://www.napcsyr.org/dwnld-files/periodical_reports/SAT%202003%20E.pdf

و http://www.napcsyr.org/dwnld-files/periodical_reports/SAT%202004%20E.pdf

- دون ماكلاتشي: الدخول إلى منظمة التجارة العالمية: مواضيع ودروس لسوريا من التجارب الأخيرة (ورقة عمل)، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، 2004. يمكن الحصول عليها من

http://www.napcsyr.org/wto_accession.htm

- كارلو كافيريو: السياسات الزراعية في الدول النامية (مواد تدريبية) ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،

دمشق ، 2003. يمكن الحصول عليها من <http://www.napcsyr.org/dwnld->

files/training_materials/en/agricultural%20policies%20in%20developing%20countries/TM%20Ag%20Pol%20Dev.pdf

- محمود ببيلي: *المواقف التفاوضية للشركاء التجاريين الرئيسيين وأسسها المنطقية (ورقة عمل غير مطبوعة)* ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2005.